الخارطة الصحيّة

في نطاق تحسين التغطية الصحيّة للمواطنين، عملت وزارة الصحّة على تقريب الخدمات الصحيّة من المواطن وذلك بفضل توسيع شبكة مراكز الصحّة الأساسيّة مع اعتماد مقاييس مضبوطة حتى يحظى بأولويّة التمتّع بهذه الإنجازات فئات المجتمع التي هي أكثر حاجة إليها (المناطق الريفيّة النائيّة) مع الحرص على ضمان مردوديتها.
وبالفعل، فإنّ عدد المراكز الصحيّة ما فتئ يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ في أواخر سنة 2009، 2085 مركزا بينما كان هذا العدد يساوي 979 مركزا سنة 1982 ثمّ 1294 مركز سنة 1986 ثم 1981 مركزا سنة2000.

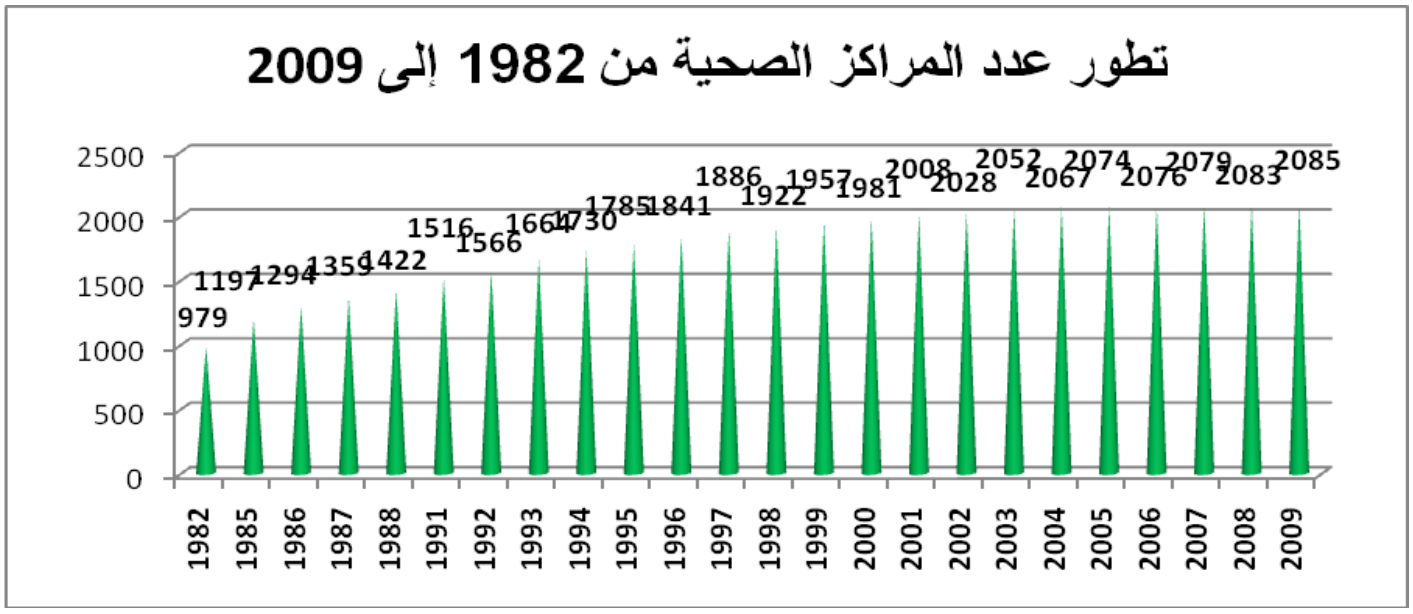

إنّ هذا التطوّر الذي شهده عدد المراكز الصحيّة قد ساهم بصفة فعّالة في تحسين نسبة التغطيّة الصحيّة حيث بلغ معدّل عدد المواطنين لكلّ مركز صحّي في سنة 2009, 5015 على الصّعيد الوطني بعد أن كان يبلغ 6676 سنة 1982.

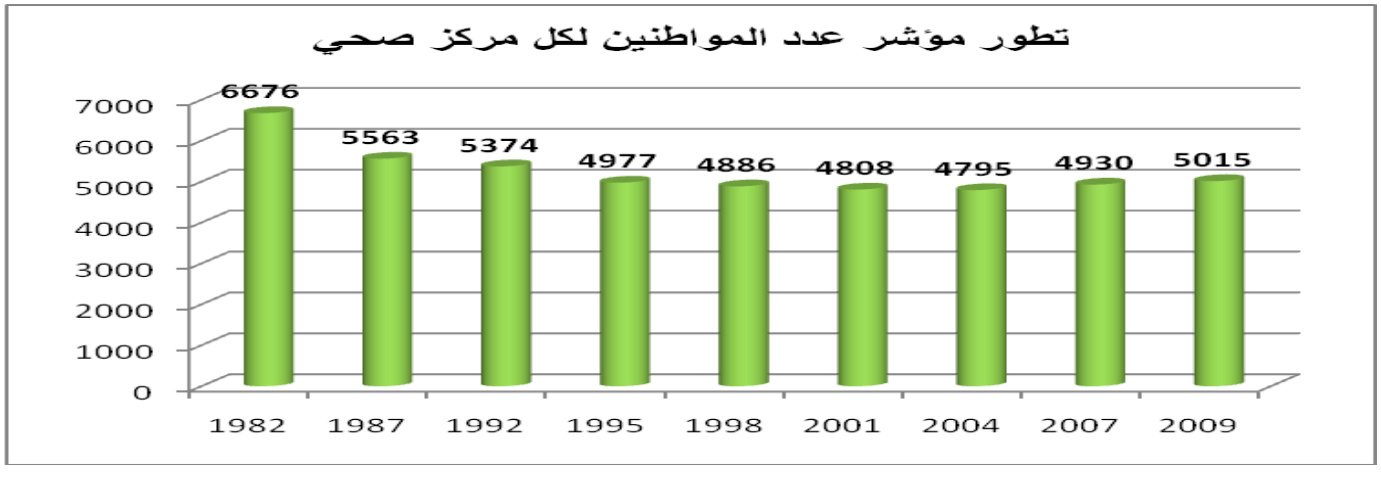

ونظرا لما تحتله صحة المواطن من أهمية ضمن الخيارات السياسية للبلاد، ومن أجل توفير الخدمات الوقائية الضرورية واللازمة لكل شرائح المجتمع، قامت الدولة بتدعيم الميزانية المخصصة للرعاية الصحية الأساسية بصفة ملحوظة حيث تضاعفت ميزانية البرامج الصحية المبوبة تحت طائلة الطب الوقائي فقرات الحملات الصحي أكثر من ثلاثة عشرة مرة منذ التحول.

تطوّر ميزانيّة الرعاية الصحيّة الأساسيّة

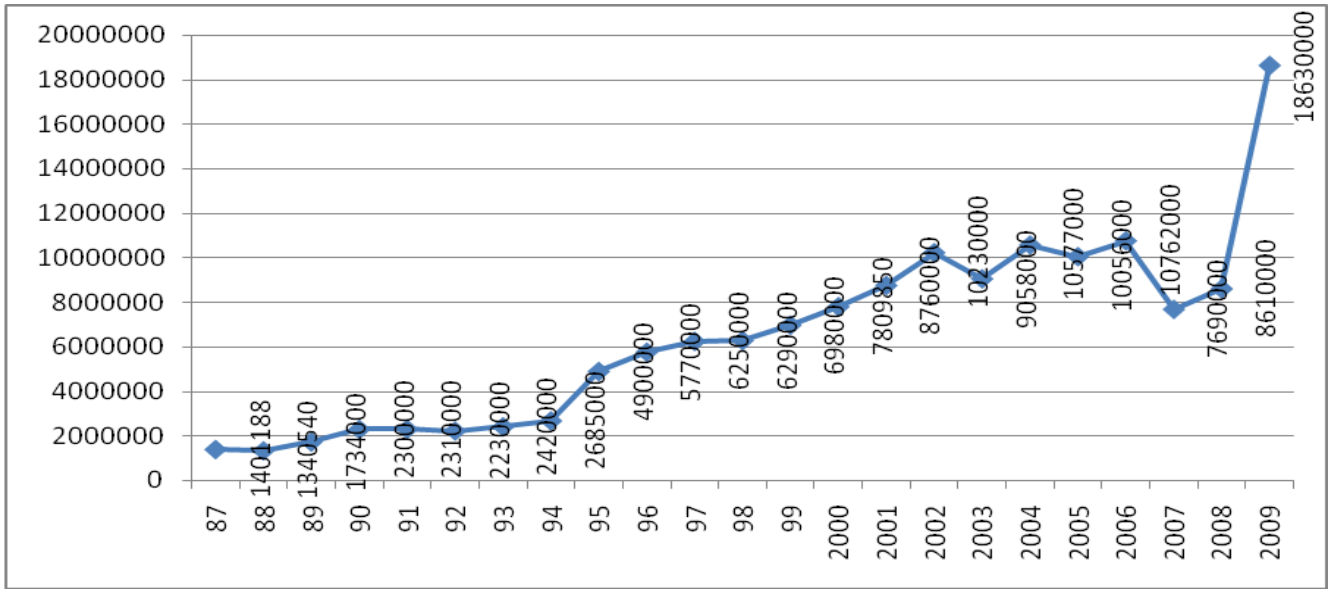

إنّ تطوّر عدد المراكز الصحيّة ناتج عن تظافر جهود عديد الأطراف المتداخلة في هذا القطاع، فإلى جانب وزارة الصحّة العمومية نذكر بالخصوص برنامج الصّندوق الوطني للتّضامـــن "2626" الذي ساهم بصفة فعّالة خلال التسعينيات في بعث عديد المراكز الصحيّة بمناطق الظّل وكذلك البرامج الجهوية للتّنمية الريفيّة المندمجة في المعتمديات ذات الأولوية إضافة إلى مساهمة بعض الخواص والجمعيات.